# دبلوماسية تركيا تجاه النظام الدولي أثناء وبعد جائحة كورونا

## الفاعلية العالية للدبلوماسية التركية أثناء أزمة جائحة كورونا والرؤية التركية لنظام دولي مختلف فيما بعدها

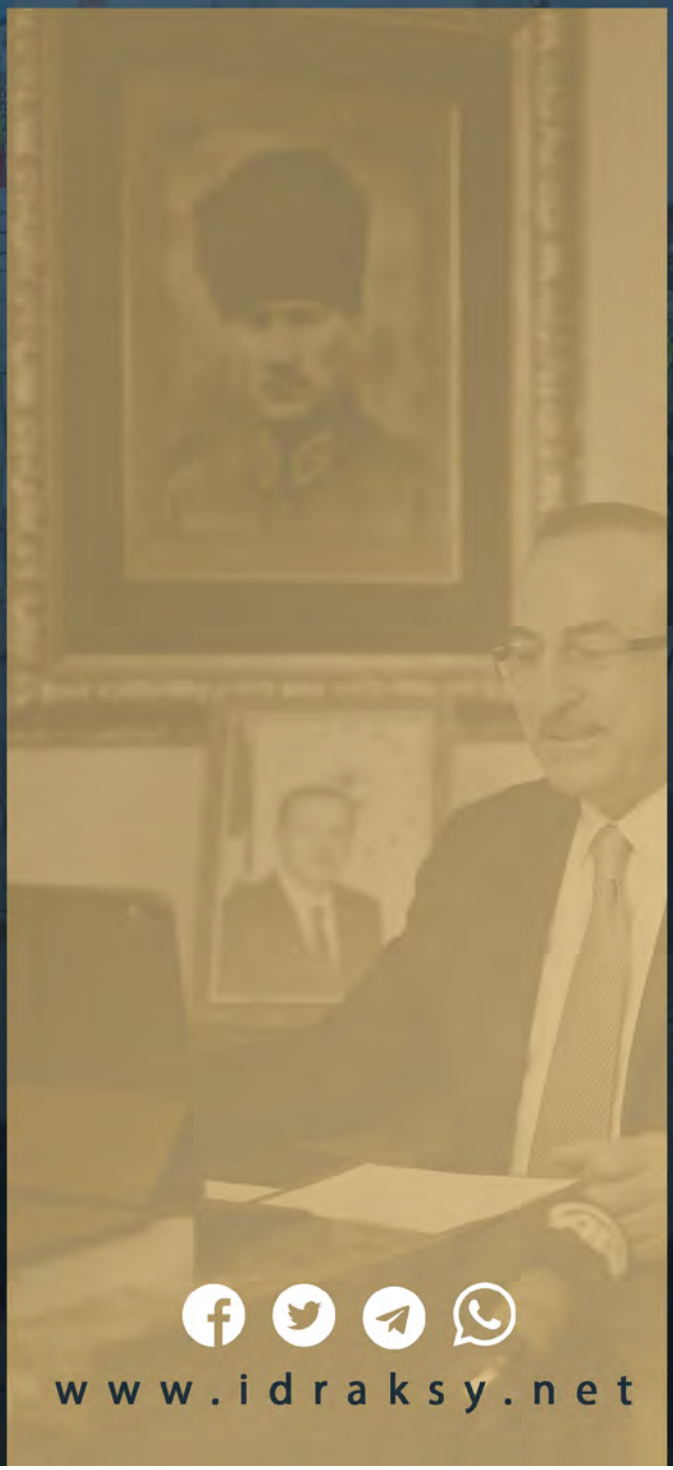


محمود الرنتيسي

باحث في الشأن التركي


أيار/مايو 2020


IDRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

www.idraksy.net

# الدبلوماسية التركية تجاه النظام الدولي أثناء وبعد جائحة كورونا

## الفاعلية العالية للدبلوماسية التركية أثناء أزمة جائحة كورونا والرؤية التركية لنظام دولي مختلف فيما بعدها

محمود سمير الرنتيسي[1]

**أيار/مايو 2020**

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

1 باحث في الشأن التركي

# فهرس


**ملخص** 04

**الرؤية التركية للنظام الدولي أثناء وبعد جائحة كورونا** 05

**سلوك الخارجية التركية خلال جائحة كورونا** 08

تفعيل أكبر لآليات الدبلوماسية وضرورة سرعة حل الأزمات 08

موازنة الاكتفاء الذاتي والتنسيق الدولي 11

البروز كنموذج محلياً ودولياً 11

الحفاظ على استقلال السياسة الخارجية 13

**أين تكمن الفرصة؟** 14

**خاتمة** 16

# 01 ملخص

تتناول هذه الورقة رؤية تركيا لنظام دولي مختلف بعد أزمة فيروس كورونا الذي بدأ في التفشي عالميا منذ شهر مارس/آذار 2020، وسلوك سياستها الخارجية التي واصلت نشاطها من خلال الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الإنسانية عبر المساعدات الطبية، ومن خلال محاولة إيجاد حلول سريعة للأزمات لإبراز نفسها كنموذج نجاح في إدارة الأزمة.

وتشير الورقة إلى أن تركيا تعتبر أن نظاماً عالمياً جديداً ومختلفاً سوف يتبلور بعد هذه الأزمة، وأن التطورات الدولية الحالية وقدرة تركيا على تخطي الأزمة وتراجع منافسيها، تحمل فرصة غير مسبوقة لتركيا للعب دور مركزي في النظام الدولي، وهذا يعني بالضرورة النظام الإقليمي أيضاً. وأن إدارة الأزمة الحالية لا ينبغي أن تشغل تركيا عن الاستعداد لما بعدها، وإزاء هذا أبدت الدبلوماسية التركية فعالية عالية على المستوى الدولي ومحاولة جادة للاستفادة من الفرص على المستوى الإقليمي وتبرز التطورات في ليبيا كمثال واضح ومن المتوقع أن يزداد انخراط تركيا وحضورها في ظل هوامش المناورة التي تتفتح لها، ومع ذلك يبقى التحدي الاقتصادي أحد العوائق المهمة أمام تركيا مما يهدد فعالية سياستها الخارجية.

# 02 الرؤية التركية للنظام الدولي أثناء وبعد جائحة كورونا

يواجه النظام الدولي الحالي أزمة غير مسبوقة بسبب انتشار فيروس «كوفيد19» المعروف باسم «كورونا»، حيث أحدث حالة من الإغلاق وجعل فكرة العولمة ونهاية النظام الليبرالي موضع تساؤل، إذ أظهرت معظم الدول «أنانية» وميلاً نحو تحقيق مصالحها والحفاظ على كياناتها أكثر من التطلع للتعاون والمواجهة المشتركة للوباء، ولم تظهر الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى تحت إدارة ترامب أي اهتمام بقيادة الجهود الدولية ضد الوباء، بل ركزت على الخلاف والتنافس مع الصين، كما برز ضعف وهشاشة الكثير من المؤسسات والكيانات الدولية حتى على مستوى التضامن وأوضح مثال عدم تضامن الاتحاد الأوروبي مع كل من إيطاليا وإسبانيا التي فشلت في اتخاذ تدابير مبكرة فضلاً عن عدم الاستعداد الصحي، وعجز منظمات مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين وغيرها عن تنظيم ردة فعل عالمية مشتركة.

وحول آثار هذه التطورات على مستقبل النظام الدولي وشكله، وأيّاً كانت الاختلافات حول عمق تأثير الأزمة الحالية في النظام الجديد كنقطة تحول فإن أغلبية الآراء المعتبرة ترى عملية بلورة لنظام عالمي جديد بعد أزمة كورونا، فقد رأت بعض الدراسات التي كانت تنظّر من قبل لعالم جديد تتحول فيه موازين القوة في النظام الدولي من الغرب إلى الشرق، أن أزمة كورونا العالمية ليست نقطة تحول ستشكل النظام الدولي ولكنها أزمة ستسرع الديناميكيات التي كانت موجودة سابقا والتي كانت تمهد نحو ولادة نظام دولي جديد[1]، فيما يراها آخرون نقطة تحول نحو نظام عالمي جديد، بمعنى أن العالم ما بعد كورونا سوف يكون مختلفا عن العالم قبل كورونا، ولكن هؤلاء لازالت أسئلتهم مفتوحة حول كم سيكون هذا العالم مختلفا وفي أي اتجاه؟[2].

وفي هذا السياق قال ستيفن والت أستاذ الشؤون الدولية بجامعة هارفارد وأحد علماء نظريات العلاقات الدولية أن فيروس كورونا سيسرّع وتيرة تحول موازين القوى والنفوذ من غرب الكرة الأرضية إلى شرقها، فيما نصح هنري كسينجر وزير الخارجية في عهد الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون، الحكام بالاستعداد الآن للانتقال إلى نظام عالمي لما بعد فيروس كورونا[3].

وتشير معظم هذه الدراسات بوضوح إلى قرب انتهاء نظام القطب الواحد وهو أمر كان محل خلاف، ولذلك فإن الفترة القادمة ستكون مرحلة هيمنة أقل للولايات المتحدة والقوى الكبرى عموماً التي تعاني من تداعيات كورونا بما فيها الصين وروسيا، وعلى الأرجح بعد تبلور مواقف القوى المختلفة ستكون مقدمة لنظام متعدد القطبيات، وهنا فإن أكثر الدول استفادة من هذا الوضع هي القوى المتوسطة في النظام الدولي والتي ستكون خيارات سياستها الخارجية أكثر تحررا وخاصة التي تدير أزمة الوباء بنجاح أو تخرج منها بأقل الأضرار.

وعند هذه النقطة فإن الرؤية التركية للنظام الدولي من منظور أزمة كورونا، ومن خلال

1 ريتشارد هاس، سوف يسرع الوباء التاريخ بدلاً من إعادة تشكيله: ليست كل أزمة نقطة تحول، فورين أفيرز، (تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

2 عاموس يادلين، رئيس معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، خلال جلسة عبر الإنترنت حول النظام العالمي، الحرة، (تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

3 «غارديان: ما بعد كورونا.. مَن الرابحون والخاسرون بالنظام العالمي الجديد؟»، الجزيرة نت، تاريخ الدخول: (28 إبريل/نيسان 2020)

تحليل الخطاب والسلوك التركي ركزت على عدة عناصر أولها، أنها تعتبر أن نظاماً عالمياً جديداً ومختلفاً سوف يتبلور بعد هذه الأزمة، وثانياً، أن القيادة التركية ترى فرصة غير مسبوقة لتركيا لتبوؤ موقع مركزي في النظام الدولي، وهذا يعني بالضرورة النظام الإقليمي أيضا، ويقود هذا إلى النقطة الثالثة وهي أن تركيا ستركز على أن تقدم نموذج نجاح مميز في إدارة الأزمة الحالية، ولكن لا ينبغي للأزمة أن تشغل تركيا عن الاستعداد لما بعد جائحة كورونا.

وقد عبّر عن ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أكثر من مناسبة عن المعاني المتعلقة برؤية تركيا للنظام الدولي من منظور أزمة كورونا فقد قال في خطاب له في 25 مارس/آذار 2020: «يتجه العالم عقب هذا الوباء نحو مرحلة لن يكون فيها أي شيء كما كان من قبل، وسنشهد بناء نظام عالمي جديد على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتركيا تدخل هذه المرحلة الجديدة بمزايا كبيرة وبنية تحتية قوية»[4].

وقد عاد أردوغان في 10 أبريل/نيسان خلال اجتماع المجلس التركي[5] الذي ضم رؤساء الدول الناطقة بالتركية عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، ليؤكد على هذا المعنى بأن العالم مقبل على واقع جديد، وعن ثقته بأن تركيا ستتغلب على خطر الفيروس. كما شدد على ضرورة «الاستعداد لما بعد جائحة كورونا، وإجراء تعاون بين البلدان الأعضاء بالمجلس في مختلف المجالات الصحية، والتجارية، والاجتماعية، وتبادل التجارب والخبرات لحل المشاكل الناجمة عن هذه المرحلة»[6].

وللمرة الثالثة في 20 أبريل/نيسان 2020 وخلال افتتاح أكبر مستشفى في أوروبا في إسطنبول أعلن أردوغان «عزم حكومته الارتقاء بتركيا إلى المكانة التي تستحقها في النظام العالمي الجديد المرتقب ظهوره عقب تفشي وباء كورونا الجديد»[7]. وخلال كلمة ألقاها عبر دائرة تليفزيونية لاجتماع المجلس التنفيذي المركزي لحزب العدالة والتنمية أشار أردوغان لعبارة لافتة وهي أنه «لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية تتاح لتركيا فرصة تبوؤ موقع مركزي في إعادة الهيكلة العالمية».

ولم تقتصر إشارة أردوغان إلى الوضع الجديد في البعد العالمي، بل أشار أيضا إلى البعد الإقليمي أيضا حيث أكد ضرورة أن «نكون مستعدين للوضع الجديد الذي سيظهر في العالم والمنطقة وبلدنا بسبب وباء كورونا»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أنّ «وباء كورونا المستجد، الذي يُعَدّ مشكلة صحية أساساً استحال إلى أكبر أزمة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب نتائجه الاقتصادية»[8].

إن النتائج الاقتصادية التي أشار إليها الرئيس أردوغان، والتي تشير التقديرات أنها ستحمل معها خسائر بين 03 و 04 تريليون دولار عالمياً، وستحمل معها توازنات جديدة، حيث يدور النقاش حول حاجة أوروبا لخطة مارشال جديدة، لا يتوقع أن الإدارة الأمريكية الحالية سترحب بها، وما زال موقف الصين تجاهها تحت النقاش، مع الإقرار بصعوبة إجراء تنبوءات دقيقة.[9]

4 «أردوغان: اتخذنا التدابير مبكرًا ومستعدون لكافة السيناريوهات ضد «كورونا»، وكالة الأناضول، تاريخ الدخول: (28 إبريل/نيسان 2020)

5 يضم المجلس التركي الذي تأسس في 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2009، تركيا وأذربيجان وكازاخستان وقرغيزيا وأوزبكستان.

6 «أردوغان: مقبلون على واقع عالمي جديد عقب تجاوز كورونا»، الأناضول،(تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

7 «أردوغان: سنرتقي بتركيا إلى مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد»، الأناضول، (تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

8 «أردوغان: لدى تركيا فرصة لتبوؤ موقع مركزي في إعادة الهيكلة العالمية»، تي أر تي عربي، (تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

9 Ibrahim Kalin, Ciphers of post-coronavirus world: National self-sufficiency and global cooperation, "accessed on May 2, 2020"

وعند هذه النقطة تبدو المسألة الاقتصادية تحدياً لتركيا فبينما يرى بعض الباحثين أنه بالرغم من تراجع اقتصاد تركيا سابقاً في عام 2018، ومكافحته حالياً في ظل إغلاق كورونا مع تراجع الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي تحديداً وبالتالي تراجع النقد الأجنبي،وتوقع ارتفاع البطالة إلى 16.9%، من 13.8% قبل كورونا فإن عجلة الاقتصاد ستعود لسرعتها مع رفع التدابير تدريجياً وأن الانتعاش في النصف الثاني من 2020 سوف يكون سريعاً، ووفق هذه النظرة أو هذه التوقعات، فإن تركيا من الدول التي يمكن أن تتحمل الأعباء الاقتصادية لأزمة كورونا خاصة أنها مارست إجراءات وتدابير اجتماعية دون الوصول للإغلاق الكامل للاقتصاد وحالياً تتجه للانفتاح التدريجي. فضلاً عن قدرتها على «تحمل أعباء حزم الإنفاق الحكومي الكبيرة لمواجهة عواقب الوباء، والنهوض بالعملية الاقتصادية بعد انحساره».

ويمكن الإشارة هنا أيضا إلى استفادة تركيا من عدة أمور ومنها «انخفاض أسعار البترول والطاقة، وهبوط سعر صرف الليرة التركية مقابل العملات الرئيسية، مما جعل تركيا مقصدا رئيسيا للتعويض عن السوق الصينية». فيما يرى آخرون أن تراجع الاحتياطي النقدي ومواجهة المزيد من الصعوبات الاقتصادية خاصة مع تداخل الاقتصاد التركي المرتفع في سلاسل القيمة العالمية والاعتماد على قطاعي السياحة والنقل، وهما من أكثر القطاعات تضررا من الأزمة، سيجعل الفرص الدولية والإقليمية التي تلوح لتركيا حاليا غير دائمة.

بالإضافة للبعد الاقتصادي ترى تركيا أن أبعاداً جديدة من أبعاد الأمن القومي سوف تحظى بالاهتمام في المستقبل القريب، ومن ذلك الأمن البيولوجي (المنتجات البيولوجية، العلاج واللقاحات، خطر الإرهاب البيولوجي)، والأمن السيبراني، والأمن الغذائي. ولهذا من المتوقع أن تكون خدمة هذه الأبعاد متضمنة في أهداف السياسة الخارجية التركية وقد تم التعبير عن ذلك من عدد من صناع القرار الأتراك.

# 03 سلوك الخارجية التركية خلال فترة جائحة كورونا

بالرغم من انكفاء العديد من الدول داخلياً لمواجهة أزمة كورونا، ومع حلول تركيا في الترتيب السابع من حيث الإصابات مع 122 ألف إصابة بعد فرنسا وألمانيا وذلك بحسب إحصاءات 01 مايو/أيار 2020، أظهرت السياسة الخارجية التركية نشاطاً ملحوظاً سواء في الجانب الفني وتبادل الخبرات المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا، أو بمتابعة القضايا الدولية والإقليمية الأخرى.

فعلى الصعيد الفني تواصلت مؤسستا الرئاسة التركية ووزارة الخارجية التركية مع عدة دول للاستفادة من خبرتها في مكافحة الفيروس، ومن هذه الدول الصين وكوريا الجنوبية واليابان، ولتقديم مساهمات ملموسة وفق إمكانات تركيا في المواجهة العالمية للوباء، كما أنشأت الوزارة مركز دعم يعمل على مدار الساعة لمساعدة الطلبة والمواطنين الأتراك في الخارج، حيث أشرفت على إعادة حوالي 40 ألف مواطن تركي من 70 بلداً حتى الآن. كما أجرت الوزارة اجتماعات مكثفة مع كافة السفراء والقناصل الأتراك حول العالم عبر الفيديو كونفرانس. أما على الجانب الأكاديمي فقد حثت الوزارة عددا من الخبراء والأكاديميين الأتراك لدراسة التطورات العالمية وأثر أزمة كورونا على واقع ومستقبل المشهد العالمي وقد نشرت الوزارة كتابا يضم 26 ورقة تناولت النظام الدولي والإقليمي خلال وبعد أزمة كورونا.

وقد ارتكزت إدارة ملفات السياسة الخارجية التركية خلال أزمة كورونا على ما يلي:

### تفعيل أكبر لآليات الدبلوماسية وضرورة سرعة حل الأزمات

ترى تركيا الأزمة بمنظور أوسع من مجرد البعد الطبي واللوجستي، وأنها نقطة تحول لها أثر دولي سيستمر لسنوات فلابد من الاستعداد لفرصها وتحدياتها، ويجري ذلك من خلال مواكبة كل الملفات الدولية وعدم الاكتفاء بالمراقبة بل لابد من تفعيل أكبر لآليات الدبلوماسية وإيجاد حلول للمشكلات بأسرع وقت[1].

وفيما يعتقد أن أزمة كورونا سوف تعيد تشكيل السياسات الخارجية للدول بتكريس للبراغماتية سواء باتجاه العلاقات الثنائية القائمة على الضرورة أو التعددية القائمة على المصلحة المشتركة، ومن ثم ستعمل على تطوير إطارات جديدة للتحالف بناء على تطورات السياسة العالمية[2]. فإن تركيا منخرطة في هذا الإطار وقد زادت من وتيرة ذلك في الفترة الأخيرة.

وبنظرة إلى الكم الكبير من الاتصالات الثنائية التي أجراها وزير الخارجية التركي خلال الأزمة يمكن أن نستنتج مستوى الفعالية التركية، أذ تواصلَ وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو خلال فترة شهر تقريباً مع أكثر من 50 وزير خارجية عبر الهاتف، كما شارك في 5 قمم (الفيديو كونفرانس) في شهر إبريل/ نيسان 2020، وأجرى العديد من الاجتماعات الثنائية المتكررة خلال الشهرين الماضيين مع كل من وزراء خارجية (كندا، أستراليا، كوريا الجنوبية، بريطانيا، البرازيل، سنغافورة، إيطاليا، ألمانيا، فرنسا، بيرو، أندونيسيا، جنوب أفريقيا، وممثل الاتحاد الأوروبي).

1 أفق أولوطاش، النظام العالمي بعد كورونا: المشاكل القديمة والاتجاهات الجديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية بوزارة الخارجية التركية 2020

2 Amer Al Sabaileh, Reshaping foreign policy in the era of COVID-19, "accessed on May 2, 2020"

- **Luigi Di Maio**
  *İtalya Dışişleri Bakanı*
- **Vincent Biruta**
  *Ruanda Dışişleri Bakanı*
- **Anže Logar**
  *Slovenya Dışişleri Bakanı*
- **Jeppe Kofod**
  *Danimarka Dışişleri Bakanı*
- **Nasser Bourita**
  *Fas Dışişleri Bakanı*
- **David Zalkaliani**
  *Gürcistan Dışişleri Bakanı*
- **Ekaterina Zakharieva**
  *Bulgaristan Dışişleri Bakanı*
- **Sabri Boukadoum**
  *Cezayir Dışişleri Bakanı*
- **Péter Szijjártó**
  *Macaristan Dışişleri Bakanı*
- **Edgars Rinkēvičs**
  *Letonya Dışişleri Bakanı*
- **Evarist Bartolo**
  *Malta Dışişleri Bakanı*
- **Alpha Barry**
  *Burkina Faso Dışişleri Bakanı*
- **Raşit Meredov**
  *Türkmenistan Dışişleri Bakanı*
- **Şah Mahmud Kureyşi**
  *Pakistan Dışişleri Bakanı*
- **Arancha González Laya**
  *İspanya Dışişleri Bakanı*
- **Cevad Zarif**
  *İran Dışişleri Bakanı*
- **Sergey Lavrov**
  *Rusya Federasyonu Dışişleri Bakanı*
- **Ivica Dačić**
  *Sırbistan Dışişleri Bakanı*
- **Jacek Czaputowicz**
  *Polonya Dışişleri Bakanı*
- **Noureddine Erray**
  *Tunus Dışişleri Bakanı*
- **Jens Stoltenberg**
  *NATO Genel Sekreteri*
- **Dmytro Kuleba**
  *Ukrayna Dışişleri Bakanı*
- **Muhammed Ali el-Hekim**
  *Irak Dışişleri Bakanı*
- **Ivan Korčok**
  *Slovakya Dışişleri Bakanı*
- **Beatrice Wani-Noah**
  *Güney Sudan Dışişleri Bakanı*
- **Urmas Reinsalu**
  *Estonya Dışişleri Bakanı*
- **Gordan Grlić-Radman**
  *Hırvatistan Dışişleri Bakanı*
- **Nassif Hitti**
  *Lübnan Dışişleri Bakanı*
- **Josep Borrell**
  *AB Yüksek Temsilcisi*
- **Muhammed Tahir Siyala**
  *Libya Dışişleri Bakanı*
- **Dominic Raab**
  *Birleşik Krallık Dışişleri Bakanı*
- **Bisera Turković**
  *Bosna Hersek Dışişleri Bakanı*
- **Oliver Varhelyi**
  *Genişlemeden Sorumlu AB Komiseri*
- **Tomáš Petříček**
  *Çek Cumhuriyeti Dışişleri Bakanı*
- **Claude Joseph**
  *Haiti Dışişleri Bakanı*
- **Jorge Arreaza**
  *Venezuela Dışişleri Bakanı*
- **Baghdad Amreyev**
  *Türk Konseyi Genel Sekreteri*
- **Mukhtar Tleuberdi**
  *Kazakistan Dışişleri Bakanı*
- **François-Philippe Champagne**
  *Kanada Dışişleri Bakanı*
- **Dato' Seri Hishammuddin bin Tun Hussein**
  *Malezya Dışişleri Bakanı*
- **Ayman Safadi**
  *Ürdün Dışişleri Bakanı*
- **Philippe Lazzarini**
  *BM Filistinli Mültecilere Yardım ve Bayındırlık Ajansı Genel Komiseri*
- **İsmail Ould Cheikh Ahmed**
  *Moritanya Dışişleri Bakanı*
- **Çingiz Aydarbekov**
  *Kırgızistan Dışişleri Bakanı*
- **Mamadou Tangara**
  *Gambiya Dışişleri Bakanı*
- **Linas Antanas Linkevičius**
  *Litvanya Dışişleri Bakanı*
- **Wang Yi**
  *Çin Dışişleri Bakanı*
- **Ahmed Nasır el-Muhammed el-Sabah**
  *Kuveyt Dışişleri Bakanı*
- **Abdulla Shahid**
  *Maldivler Dışişleri Bakanı*

المكالمات الهاتفية لوزير الخارجية التركي مع نظرائه خلال فترة أزمة كورونا بحسب ما نشر الحساب الرسمي لوزارة الخارجية التركية على تويتر،(تاريخ الدخول: 5 مايو/أيار 2020)

وبالإضافة إلى المشاركة في القمم الدولية أجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أيضا 19 اتصالا دوليا على الأقل مع زعماء ورؤساء دول وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس الصيني شي جين بينغ بالإضافة إلى المستشارة الألمانية والرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء الكندي وأمير قطر، وغيرهم[3].

وفي سياق العمل على حل المشكلات القائمة بأسرع وقت لتجنب آثارها السلبية على الدولة، أقامت تركيا القمة الرباعية التي كانت مقررة في إسطنبول في 17 مارس/آذار عبر الفيديو كونفرانس بدلاً من إلغائها أو تأجيلها، وذلك لمتابعة ملفات مهمة على رأسها كورونا، والوضع في إدلب، والمستجدات في ليبيا، وعلاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وواصلت المشاركة في الاجتماعات الدولية في شهر آذار ونيسان إذ شاركت تركيا في عدة قمم عبر "الفيديو" وهي كما في الجدول أدناه

وفي ضوء مقاربة ضرورة حل الأزمات الجارية أيضا تم تسيير الدورية المشتركة الخامسة بين تركيا وروسيا في إدلب بعد اتصال هاتفي بين أردوغان وبوتين[4]، وذلك تطبيقا لاتفاق وقف إطلاق النار، كما من المرجح أن يكون قرار تركيا تأجيل تفعيل منظومة أس 400 الدفاعية قد جاء بعد اتصال أردوغان وترامب حيث تريد تركيا تجنب أي عقوبات أمريكية في ظل أزمة كورونا أو حملة الانتخابات الأمريكية حتى لا تضيف أعباء على اقتصادها[5]، وعلى صعيد ليبيا لم تنتظر تركيا الكثير حتى يتم إقناع حفتر بضرورة اللجوء للحل السياسي فقامت بزيادة مستوى الدعم لحكومة الوفاق الليبية التي بدأت عملية معاكسة أحدثت فيها تقدما كبيراً واستعادت العديد من المدن الرئيسية. كما رحبت تركيا بتعيين رئيس وزراء عراقي جديد معتبرة أنه أمر يصب بمصلحة استقرار العراق ويعرقل استفادة حزب العمال الكردستاني من عدم الاستقرار.

القمم والمؤتمرات الدولية التي شاركت بها تركيا عبر الفيديو كونفرانس خلال أزمة كورونا[6]

| القمة/الاجتماع | التاريخ |
|---|---|
| القمة الرباعية (أردوغان، ميركل، ماكرون، جونسون) | 17/3/2020 |
| اجتماع قمة العشرين | 26/3/2020 |
| اجتماع وزراء خارجية الناتو (وزير الخارجية) | 02/4/2020 |
| المجلس التركي مجلس تعاون الدولة الناطقة بالتركية (الرئيس التركي) | 10/4/2020 |
| اجتماع استانة بين تركيا وروسيا وإيران (وزير الخارجية) | 22/4/2020 |
| اجتماع منظمة التعاون الإسلامي الاستثنائي (وزير الخارجية) | 22/4/2020 |
| اجتماع الثلاثي (تركيا - بولونيا - رومانيا) (وزير الخارجية) | 28/4/2020 |
| مؤتمر الاتحاد الأفريقي: "الصومال بعد 2020" (وزير الخارجية) | 29/4/2020 |

3 «19 اتصال دولي و3 قمم فيديو.. دبلوماسية أردوغان لمكافحة كورونا»، وكالة الأناضول،(تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

4 «سوريا.. تسيير دورية تركية روسية خامسة على طريق «إم 4» بإدلب»، وكالة الأناضول،(تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

5 حميرا باموق، «تركيا تقول إنها ستؤجل نشر الدفاعات الروسية لكنها ستمضي قدما»، رويترز، (تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

6 جدول من إعداد الباحث.

## موازنة الاكتفاء الذاتي والتنسيق الدولي

ترى تركيا أن أزمة كورونا قد أثبتت أن الاكتفاء الذاتي المحلي أصبح أمراً لا مفر منه، فالدول التي لديها بنية تحتية قوية في الصحة والزراعة والثروة الحيوانية كانت أقدر على المواجهة، وتعتقد أنقرة أنها أفضل من كثير من الدول في هذا الجانب، ومع ذلك ترى أنه لاغنى عن استمرار التعاون الدولي، وضرورة العمل على إنشاء نظام عالمي قائم على المساواة والمشاركة العادلة[7]. خاصة مع عجز عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية عن القيام بشيء، وتدرك تركيا أنه طالما بقي هناك خلافات بين واشنطن وبكين فسوف تبقى هذه المؤسسات الدولية معطلة، ولذا فإن تركيا تحاول العمل من خلال تكريس الاكتفاء الذاتي والتنسيق مع البدائل

فعلى سبيل المثال عملت تركيا على تفعيل التعاون بين الدول الناطقة بالتركية، لإيجاد بدائل لحركة التجارة الدولية والتعاون، كما شاركت في البيان المشترك لوزراء خارجية تجمع MIKTA الذي يضم كلاً من المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا، والذي أعلن عن استعداد الأعضاء للتضامن ولتبادل الخبرات في مواجهة هذا التهديد غير المسبوق[8]. فضلاً عن عمليات التنسيق الثنائي التي تمت الإشارة لها أعلاه.

## البروز كنموذج محلياً ودولياً

بالرغم من كونها من الدول العشر الأولى التي تعاني من فيروس كورونا، بدأت الحكومة التركية بمحاولة رسم نموذج نجاح خاص بها في التعامل مع الأزمة بالرغم من الاستفادة من تجارب دول أخرى، فأبرزت على الصعيد المحلي استعداداتها في البنية التحتية الصحية، وإجراءاتها المبكرة وتوفير سلاسل الغذاء وإجراء الفحوص وتوزيع الكمامات مجاناً في حين لا تقوم معظم الدول الأوروبية بمثل هذه الإجراءات بدون مقابل، كما أعادت مواطنيها من الدول الأخرى وفي إحدى الحالات أرسلت طائرة خاصة لإعادة مواطن واحد من السويد، كما أعلنت بشفافية أرقام الحالات والوفيات، ونجحت في تصنيع أجهزة التنفس بقدرات محلية وبوقت قياسي[9].

وعدا عن الارتباك الذي حصل مع إعلان أول حظر للتجول وبعض الإشكالات المتعلقة بالحظر وعودة الأجانب عبر رحلات الطيران، كان هناك نوع من التميز التركي في إدارة الأزمة حرصت الدولة على إبرازه إعلامياً، رافقه حالة من الرضا لدى المواطن التركي بما تقوم به الحكومة في إدارة الأزمة أشارت له بعض الاستطلاعات، وكان من شأن هذه الصورة أن تكتسب زخماً محلياً ودولياً وتعطي راحة للسياسة الخارجية التركية[10].

وقد استفادت تركيا من قدرتها على إنتاج المساعدات الطبية حيث كانت الدولة الأولى عالمياً من حيث تقديم المساعدات الإنسانية، والثالثة عالمياً بعد الصين والولايات المتحدة من حيث تقديم المساعدات الطبية للدول الأخرى[11]، وبالتأكيد تشكل هذه الأزمة مجالاً واسعا لبناء صورة تفوق للدبلوماسية الإنسانية التركية، ولاستعادة التركيز على عوامل القوة الناعمة بعد فترة من تفعيل أدوات القوة الخشنة في سوريا وليبيا مما يخدم صورة تركيا وقد يعيد الدفء ويخفف التوتر في بعض علاقاتها أملاً في تحويل ذلك

7 حميرا باموق، «تركيا تقول إنها ستؤجل نشر الدفاعات الروسية لكنها ستمضي قدما»، رويترز، (تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

8 MIKTA Foreign Ministers' Joint Statement on the COVID-19 Pandemic and Global Health, MFA, "accessed on May 2, 2020"

9 تركيا تخصص طائرة لنقل مواطن واحد مصاب بكورونا، وكالة الأناضول، (تاريخ الدخول: 4 مايو/أيار 2020)

10 للمزيد يمكن الاطلاع على استطلاع شركة متروبول حول آراء الشارع التركي لقيادته في ظل أزمة كورونا

11 «تركيا الثالثة عالميا في تقديم مساعدات كورونا الطبية»، وكالة الأناضول، (تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

لاحقاً لمكاسب سياسية.

تلقت تركيا طلبات للمساعدات الطبية من 100 دولة، وقدمت حتى الآن مساعدات لحوالي 53 منها، وقد حملت هذه المساعدات دلالات عدة، فقد شملت هذه الدول دولاً كبرى مثل الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، وكانت تركيا أول دولة من دول حلف الناتو تقدم المساعدات لدول الحلف المتضررة مثل إيطاليا وأسبانيا حتى استحقت شكر إدارة الناتو لتقديمها المساعدات لدول الحلف، وكانت مساعدة تركيا لبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا رسالة ذات دلالة معنوية مفادها أن تركيا ليست ذلك الرجل المريض الذي تتنظر الدول الاستعمارية تقاسم تركته بل هي اليوم من يقدم المساعدات لهذه الدول المصابة بالمرض.[12]

وحملت المساعدات التركية الموجهة لواشنطن تحديداً دلالات خاصة، فعندما تقدم دولة متوسطة مثل تركيا مساعدات لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة فإن هذا الأمر يعتبر تاريخياً، وقد أشار الرئيس أردوغان في رسالته المرفقة مع المساعدات إلى ما ذكرناه من الأمل في تحويل المساعدات لمكاسب سياسية وتضمنت رسالته عدة محاور منها:

1. ضرورة الاستفادة من هذه الأجواء في تطوير العلاقات التركية-الأمريكية.
2. ربط التطورات الأخيرة في سوريا وليبيا، بأهمية مواصلة التحالف والتعاون التركي-الأمريكي.
3. ضرورة إدراك الكونغرس والإعلام الأمريكي أهمية العلاقات من خلال التضامن الذي أظهرته تركيا.[13]

ولعل أحد المكاسب السياسية التي أرادها أردوغان من هذه المساعدات ومن عملية تأجيل إس400 هي تهيئة الأجواء لتمديد الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي) خط مبادلة العملة مع أنقرة، فضلاً عن تفادي أي عقوبات أمريكية في هذه الفترة الحرجة، لأن أنقرة بالرغم من تأجيل تفعيل إس400 لازالت مصممة على إتمام الأمر لاحقا، ومن المحتمل تجنب العقوبات بخصوص إس400 لكن هناك صعوبة في الحصول على تمديد من البنك المركزي الأمريكي وذلك وفقا لتصريحات صدرت عن مسؤولي البنك[14].

وعلى الصعيد الإنساني لم تمنع تركيا وصول المستلزمات الطبية لدول على خلاف معها مثل (إسرائيل) وأرمينيا[15]. وفي سعي لتكريس صورة القوة الناعمة كتبت تركيا على طرود المساعدات الطبية عبارة جلال الدين الرومي "هناك الكثير من الآمال خلف اليأس، والكثير من الشموس بعد الظلمة"[16].

12 «تركيا تستعين «بدبلوماسية الكمامات» لترسيخ صورتها كقوة إنسانية»، i24 ، (تاريخ الدخول: 4 مايو/أيار 2020)

13 «أردوغان: تركيا تتضامن مع واشنطن بصفتها شريكا موثوقا لها»، الأناضول، (تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

14 اتفاقية مالية تنص على موافقة الطرفين على تداول التدفقات النقدية فيما بينهما وعادة ما يتم تكوين المقايضة باستخدام التدفقات النقدية على أساس أسعار الفائدة أو العملات، ويتم تحديد مبلغ المال المتبادل بموجب اتفاقية المقايضة، وتستخدم تركيا هذه الاتفاقية لزيادة احتياطياتها من الدولار، وللقدرة على دفع ديونها بالعملات الأجنبية دون تأثير على الاحتياطي الأجنبي الموجود لديها.

15 محمود الرنتيسي، السياسة الخارجية التركية في زمن كورونا، تي أر تي عربي، (تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

16 مرجع سابق، «أردوغان: تركيا تتضامن مع واشنطن بصفتها شريكا موثوقا لها»

## الحفاظ على استقلال السياسة الخارجية

حافظت تركيا خلال أزمة كورونا على إظهار استقلالية سياستها الخارجية، وقد ظهر هذا في عدة مواقف وعلى رأسها التعامل مع صندوق النقد الدولي حيث تسببت إجراءات الإغلاق بآثار اقتصادية سلبية على معظم الدول مما دفعها لإجراء خطط اقتصادية لدعم القطاعات المتضررة، واستنادا على عدم قدرتها في تحمل الأعباء توجهت حوالي 12 دولة من دول المنطقة إلى صندوق النقد الدولي بطلبات للحصول على قروض لمواجهة أضرار كورونا على اقتصاداتها، وإزاء هذا أعلنت تركيا أن التوجه لصندوق النقد ليس على أجندتها ويرجع ذلك إلى رغبتها في تجنب السياسات التدخلية لصندوق النقد في القرارات الاقتصادية[17]. وقد أعلنت بعض المصادر التركية نية الحكومة التركية ضخ قرابة 3 مليارات دولار في البنوك التركية للحفاظ على قيمة الليرة.

من جانب آخر وعلى نفس المنوال استمرت تركيا في البحث عن تحقيق مزيد من الاستقلالية عبر تأمين موارد الطاقة حيث تواصل سفنها التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية شرق المتوسط، ومؤخراً وفي ظل أزمة كورونا وصلت سفينة التنقيب التركية من المتوسط إلى البحر الأسود في 9 أبريل/نيسان 2020 للبدء في أعمال التنقيب في البحر الأسود[18]. وحتى مع تأجيل تركيا لتفعيل منظومة اس 400 تجنباً لأزمة مع الولايات المتحدة فقد أكدت تركيا أنها لم تتراجع عن المنظومة ولكنها قامت بتأجيل التفعيل لأسباب تتعلق بفيروس كورونا.

17 «تركيا لا تخطط للاقتراض من صندوق النقد رغم أضرار كورونا»، العربي الجديد، (تاريخ الدخول: 2 مايو/ أيار 2020)

18 «Bakan Dönmez: Fatih sondaj gemimizin yeni durağı Karadeniz olacak», Sabah, "accessed on May 2, 2020"

# 04 أين تكمن الفرصة؟

تؤكد معظم المعطيات التي اظهرتها الدول تجاه الوباء تسارع المضي باتجاه تشكيل نظام متعدد القطبية، مع صعود آسيا، وتراجع هيمنة الولايات المتحدة، وتراجع الاتحاد الأوروبي، ومع أنه سيكون لتطور العلاقات بين القوى العظمى أثر عميق على سياسات القوى المتوسطة مثل تركيا، فإن المتوقع أن تستفيد القوى المتوسطة من النظام الجديد، وفيما تنقسم القوى المتوسطة في النظام الدولي الحالي إلى قسمين: قوى تقليدية (مثل كندا واستراليا وكوريا الجنوبية)، وقوى صاعدة (مثل البرازيل، الهند)، فمن المتوقع أن تستفيد القوى المتوسطة التقليدية من عالم بدون هيمنة واضحة، كما ستستفيد القوى الصاعدة من نظام متعدد القطبية تكون فيه المعايير العالمية أقل إلزاما أو حدّية[1]، وهنا تبرز ميزة تركيا بقدرتها على التنقل بين نوعي القوة المتوسطة التقليدية والصاعدة حيث لعبت تركيا من 2002 وحتى 2012 دور القوة التقليدية بشكل واضح فيما بدأت تبدو أقرب إلى القوى الصاعدة في الفترة التي تلت ذلك، مع أن لديها الإمكانية لممارسة أدوار القوى التقليدية وقد زاوجت بينهما خلال الأزمة من خلال دورها في الدبلوماسية الإنسانية وأدوارها في ليبيا وسوريا.

من ناحية أخرى وفي ظل بيئة عالمية أكثر استقطاباً وتنافساً سوف تكرس الدول سياسات الاكتفاء الذاتي مما يبرز أهمية الدول التي تكون مستعدة للاكتفاء الذاتي المحلي من جهة وخاصة في المجالات التي أشارت أزمة كورونا إلى جوهريتها (أولئك الذين يمكنهم إنتاج حلول محلية ضد المشاكل العالمية سيفوزون او سيخسرون بدرجة أقل)[2].

ومن الواضح أن تركيا بدأت مشاريع الإنتاج "الوطني المحلي" (Milli Yerli) منذ سنوات (2011 تقريبا)، وظهر هذا بوضوح بعد انقلاب 15 تموز 2016 في عدة مشاريع مثل السيارة المحلية، والطائرات بدون طيار وغيرها، وبرز في قدرتها على إنتاج أجهزة التنفس الاصطناعي بإمكانات محلية، وعلى سبيل المثال في مجالات التكنولوجيا، ارتفاع عدد مراكز "تكنوباركس" التي تضم شركات التقنية التركية من مركزين في عام 2001 إلى 84 مركزا عام 2019 موزعة على 56 مدينة تركية[3]. وحاليا سوف تركز على الاستعداد للتغييرات البنيوية في أساليب العمل وتقنيات التعليم، والعمل على تعزيز التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية، والاهتمام بالأمن السيبراني، وتطوير أقسام أمنية معنية بالاستخبارات الطبية.

وتبدو تركيا مدركة بأن تراجع هيمنة الولايات المتحدة أنها لم تعد قوة عظمى[4]، ومع افتراض أن بقية القوى المتوسطة لن تقبل بدور صيني مهيمن بديل على غرار الولايات المتحدة، فمن المرجح أن تحرص تركيا على المحافظة على العلاقة الودية مع الشرق والغرب، على اعتبار أن هذا من شأنه زيادة قدرتها على المناورة للعب دور على المستوى الدولي.

ولذلك من المرجح أن تحافظ تركيا على علاقاتها مع الولايات المتحدة على المدى القريب مع زيادة وتيرة استقلاليتها تدريجيا وأن تبقى تركيا على مسافة مع بكين لأطول

1 Willem Oosterveld and Bianca Torossian, A Balancing Act: The Role of Middle Powers in Contemporary Diplomacy, "accessed on May 4, 2020"
2 HASAN BASRI YALÇIN, "Sorun küresel, mücadele ulusal", SABAH, "accessed on May 2, 2020"
3 ثورة صناعية عملاقة ومشاريع ضخمة، الجزيرة نت، (تاريخ الدخول: 4 مايو/أيار 2020)
4 ما بعد وباء كوفيد 19: أي عالم يمكن توقعه؟، مركز الجزيرة للدراسات، (تاريخ الدخول: 2 مايو/أيار 2020)

فترة ممكنة، ولكن على المدى البعيد فليس من المرجح أن تدعم تركيا النظام الليبرالي وبدلاً من ذلك ستحاول أن تتحرك دولياً بين دور الحفاظ على التوازن بين القوى المتنافسة وبين عملها كقوة مضادة للهيمنة خاصة إذا انضمت لها دول أخرى بحيث تُشكل أُطر تعاون للقوى المتوسطة في عدة مناطق[5].

وعلى مستوى الأقاليم الفرعية التي تتواجد فيها تركيا تشير النظرة الأولية لأزمة فيروس كورونا حتى الآن إلى علو كعب تركيا في المنافسة مع خصومها الجيوسياسيين، فعلى سبيل المثال يعيش الاتحاد الأوروبي أزمة بنيوية تهدد مستقبله، كما أن روسيا تتعرض لأزمة أسعار النفط ومؤخراً أصبحت تركيا في الترتيب الخامس عالميا من حيث إصابات كورونا، وفي الشرق الأوسط تعيش الدول الإقليمية والتي تتعارض أجنداتها مع تركيا أزمات متداخلة، وعلى سبيل المثال تعيش السعودية والإمارات أزمات بسبب كورونا وتراجع أسعار النفط، وتطورات الحرب في اليمن، فيما أُنهكت إيران بالتعرض لأزمة كورونا وللعقوبات الأمريكية، بعد أن استهلكت الكثير من قوتها في محاولات التمدد والنفوذ في سوريا والعراق واليمن وغيرها.

عملياً يمكن القول أن تركيا استفادت من انكفاء العديد من الدول حتى الغنية منها على نفسها بسبب عدم استعدادها للأزمة وأنانيتها، وبرز هذا في جانبين أولهما: استفادة أنقرة من قدرتها على تقديم المساعدات الطبية والإنسانية لتوثيق العلاقات مع العديد من الدول (مساعداتها للكثير من الدول مثل أثيوبيا، غرب البلقان بما فيها صربيا) والبروز كنموذج (دوليا وإقليميا).

وثانياً، وهو الأهم والأسرع: الاستفادة من تراجع قدرة الخصوم في مناطق التنافس بسبب الأزمة وتداعياتها، وربما تكون ليبيا أفضل مثال على الجمع بين النقطتين الأولى والثانية، فلو نظرنا إلى قائمة الدول الداعمة لحفتر في ليبيا وعلى رأسها الإمارات وروسيا وفرنسا، فإن هذه الدول تعيش أزمات مركبة وخاصة الإمارات وروسيا بسبب الانشغال بمكافحة فيروس كورونا، وتدهور أسعار النفط، وقد برز هذا في انسحاب أعداد معتبرة من مليشيات فاغنر الروسية، كما أن روسيا تعتبر أن سوريا أهم من ليبيا وبالتالي إذا كانت مضطرة للتركيز على إحداهما فسيكون التخلي عن ليبيا هو الأسهل. كما أن فرنسا تواجه أزمة كورونا داخلياً فضلاً عن إصابة 1000 من قواتها بفيروس كورونا على حاملة الطيران شارل ديغول، بالإضافة إلى انشغالها بأماكن أخرى في إفريقيا وعلى رأسها مالي، وقد أدت هذه التطورات إلى تراجع هذه الدول في ليبيا مما أتاح لتركيا تقديم مزيد من الدعم لحكومة الوفاق التي حققت تقدماً كبيراً خلال مؤخراً[6]

وبالإضافة لتراجع الخصوم فقد قدمت تركيا المساعدات لكل من إيطاليا وإسبانيا التي ترغب أن يكون موقفهما داعما لها في ليبيا في ظل الموقف السلبي الأولي وغير المتضامن معهما من الاتحاد الأوروبي أثناء أزمة كورونا، وقد أبدت إيطاليا حتى الآن موقفا جيداً أقرب إلى تركيا من فرنسا واليونان.

ومن زاوية أخرى فإن الدول ذاتها أي روسيا والإمارات بالإضافة لإيران تعتبر خصوماً لتركيا في سوريا ومع الأزمة الاقتصادية العالمية المرتقبة وظروف هذه الدول كدول مصدرة للطاقة والعقوبات على الأخيرة وبوادر الخلافات المتزايدة بين روسيا وإيران في سوريا والتي بدأت تطفو على السطح وخاصة حول مستقبل بشار الأسد، والتنافس على ترتيبات مسألة إعادة إعمار سوريا تبدو تركيا أكثر راحة في شمال سوريا وستكون أعلى كعبا في حال قاوم اقتصادها سيناريوهات التدهور.

5 Willem Oosterveld and Bianca Torossian, A Balancing Act: The Role of Middle Powers in Contemporary Diplomacy, "accessed on May 4, 2020"

6 Ali Demirdas, How Turkey sees COVID-19 as a foreign policy opportunity, Responsible Statescraft, "accessed on May 2, 2020"

# 05 خاتمة

استناداً إلى استعدادها الجيد نسبياً على مستوى البنية التحتية الطبية وإجراءاتها المبكرة وإمكاناتها، تبدو تركيا عازمة على استغلال الفرص التي تسببت بها أزمة فيروس كورونا للعب دور أكبر في بلورة النظام الدولي الجديد، وهذا يوجب عليها ابتداءً تفعيل آليات الدبلوماسية وحل المشكلات العالقة بأسرع وقت والعمل على توفير بدائل خاصة في المجال الاقتصادي -الذي تعد مقاومة التدهور فيه تحدياً أساسياً- وتكريس آليات الاكتفاء الذاتي.

وعلى صعيد الأقاليم التي تتواجد فيها تحاول تركيا الاستفادة جيوسياسياً من الإنكفاءة التي تعرض لها منافسوها وخصومها بسبب الوباء وتراجع أسعار النفط، والتي قد تكون مؤقتة، ويمكن اعتبار التطورات الأخيرة في ليبيا مثالاً على ذلك.

في كل الأحوال فإنّ المرحلة الحالية تعطي تركيا تحررا أكبر نسبيا من القيود التي كانت مفروضة على سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي مما سيسمح لها بأن تكون صاحبة دور أكبر في الملفات الدولية والإقليمية خاصة لو استطاعت تجاوز الأزمات الاقتصادية.